تداعيات التعاون الأوروبي الليبي بشأن الهجرة: تقييم الأثار المترتبة على حقوق المهاجرين

26 يونيو 2024

بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب تعبر المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT) والشبكة الليبية لمناهضة التعذيب (LAN) عن بالغ قلقهما إزاء نهج وسياسات الاتحاد الأوروبي وإيطاليا تجاه ملف الهجرة مؤخرا، ولا سيما تعاونهما مع السلطات الليبية الذي يُفضي إلى قيام خفر السواحل الليبي باعتراض المهاجرين باستخدام كافة الوسائل الممكنة، بما في ذلك اللجوء إلى القوة المُفرطة. ينتج عن هذه السياسات تشجيع لانتهاكات جسيمة ضد حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الحياة والحق في السلامة البدنية والأمان للمهاجرين الساعين لعبور مياه البحر الأبيض المتوسط.

إنّ الإعلانات الأخيرة التي تُبرز تراجع أعداد المهاجرين [1] تغفل عن الإقرار بالعواقب البالغة والمُروّعة على صعيد حقوق الإنسان لهذه السياسات المُسيئة. ففي الوقت الذي يعبر فيه كلا من الاتحاد الأوروبي وإيطاليا بشكل إيجابي عن انخفاض أعداد المهاجرين الواصلين لأوروبا، يشير الواقع المُظلم على الأرض إلى استمرار ارتكاب جرائم ممنهجة ضد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا. يُعاد الكثير من العابرين الذين يتم اعتراضهم في البحر المتوسطي من قبل خفر السواحل الليبي - المُموّل والمُدرّب من قبل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء - إلى ليبيا ليجدوا أنفسهم رهن الاعتقال التعسفي وضحايا للتعذيب وسوء المعاملة وعرضة للاتجار والبيع والاسترقاق والعمل القسري والابتزاز والتهريب على أيدي عناصر تابعة لمؤسسات الدولة الليبية وقوات الأمن الحكومية[2] .

فضلا عن تلك المخاوف، تشعر المنظمتان بالقلق أيضا تجاه تغريدة نشرت مؤخرا عبر الصفحة الرسمية لمكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في ليبيا، تُطري فيها على التزام إيطاليا بتوفير "ممرات إنسانية" للفارين المنهكين داخل الأراضي الليبية [3] . لكن بدلاً من تسهيل المرور الآمن، تضع سياسات دول الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع خفر السواحل الليبي، المهاجرين في دائرة مفرغة وغير منتهية من الانتهاكات داخل ليبيا.

تتفاقم هذه التداعيات التي تزيد من مخاوف منظمات حقوق الإنسان منذ سنوات أكثر فأكثر. فبسبب الزيارة المفاجئة الأخيرة لرئيسة الوزراء الإيطالية إلى الحكومتين الليبيتين في شرق وغرب ليبيا، والذي يُدعى إنها تهدف لحث الحكومة الليبية على الانضمام إلى اتفاقية " مسار روما" [4] - وهي اتفاقية تهدف إلى صدّ تدفق المهاجرين في المياه الإقليمية المتوسطية قبل أن تطأ أقدامهم الشواطئ الإيطالية. في الوقت الذي تشير فيه الإحصائيات الموثقة من قبل منظمة الهجرة الدولية لوفاة 312 حالة وبقاء 532 شخصا ضمن عداد المفقودين منذ بداية العام 2024.[5]

---

[1] " وصول المهاجرين غير النظاميين ينخفض بنسبة 60% " تقول ميلوني، بيانات مثيرة للقلق تظهر خلال رصد موجات تدفق المهاجرين. وكالة أي دي إن كرونز الإيطالية, 21 يونيو 2024.

[2] تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الوضع في ليبيا، A_HRC_52_83. الفقرة الرابعة.

[3] مكتب مفوضية شؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة بليبيا، تغريدة بمناسبة العيد الوطني بإيطاليا, 2 يونيو 2024.

[4] ميلوني رئيسة وزراء الإيطالية في زيارة لليبيا لمناقشة وضع المهاجرين. إنفومايغرانتس, 5 مايو 2024.

[5] أنظر مستجدات حول التدفق في البحر، أعداد المهاجرين اللذين يتم اعتراضهم وارجاعهم لليبيا منذ بداية العام 2024 , منظمة الهجرة الدولية, 1 يونيو 2024. تذكر إحصائيات المنظمة أن إجمال المهاجرين الذين تم اعتراضهم وارجاعهم عام 2023 وصل 17190 بالإضافة لوفاة 962 شخصا وفقدان 1536 أخرين.

إنّ المعاناة المُزرية التي يعيشها المهاجرون في ليبيا ليست سرا فقد وثّقت تقارير مُستفيضة صادرة عن المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والشبكة الليبية لمناهضة التعذيب، ومنظمة العفو الدولية، وأطباء بلا حدود، وبعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في ليبيا، حدوث جرائم تعذيب ممنهجة وواسعة النطاق ووثقت كافة أشكال سوء المعاملة واعتداءات جنسية متكررة داخل أماكن الاحتجاز الرسمية، وجرائم قتل خارج نطاق القضاء وبشكل غير مشروع نتيجة لعمليات اعتراض المهاجرين في البحر من قبل خفر السواحل الليبي.

تؤكد كلا المنظمتين على خطورة الوضع الحالي، وستنشر المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والشبكة الليبية لمناهضة التعذيب قريبًا تقريرًا يسلط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء السودانيون في ليبيا الذين تأثروا بسبب هذه السياسات حالهم حال باقي المهاجرين وبغض النظر عن حالتهم الحالية والتي تستدعي اهتماما دوليا وإنسانيا خاصا.

تحث المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والشبكة الليبية لمناهضة التعذيب الاتحاد الأوروبي ودولة إيطاليا على:

- إعطاء الأولوية لفرض الحد الأدنى من احترام حقوق الإنسان ضمن نصوص الاتفاقيات المبرمة وعند تطبيق سياسات الاتحاد الأوروبي لتنظيم الهجرة وضمان آلية مناسبة لمتابعة وإعداد التقارير المفصلة حول كيفية استغلال رؤوس الأموال الممنوحة من الاتحاد الأوروبي إلى ليبيا. والمطالبة مرارًا وتكرارًا باحترام كرامة المهاجرين وحقهم في الحياة والامن أثناء تواجدهم في البحر أو عند عودتهم إلى ليبيا.
- ضمان استخدام التمويل المالي المستقبلي لخفر السواحل الليبي والبرامج الأخرى المتعلقة بالهجرة في ليبيا لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية مع احترام كامل لحقوق الإنسان الأساسية. يجب على الاتحاد الأوروبي وضع معايير واضحة مرتبطة بهذه المنح شريطة الامتثال لمعايير حقوق الإنسان ومبدأ عدم الإعادة القسرية.
- تشجيع السلطات الليبية على الوقف الفوري للاستخدام المفرط للقوة ضد المهاجرين المحتجزين في ليبيا أو العابرين في المياه الإقليمية المتوسطية الليبية. تنتهك هذه الممارسات القانون الدولي والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

كما تدعو المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والشبكة الليبية لمناهضة التعذيب السلطات والحكومتين في ليبيا إلى:

- الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وواجب احترام الحد الادنى من المعايير الإنسانية تجاه المهاجرين في ليبيا.
- وقف النهج المتسم بالعنف واستخدام القوة المفرطة والمميتة ضد المهاجرين العابرين للبحر الأبيض المتوسط.
- احترام الكرامة الإنسانية لمهاجرين وحقوق اللاجئين وطالبي اللجوء.

تشير المنظمتين أخيرا للأهمية القصوى لإعطاء الأولوية لفرض احترام حقوق الإنسان والمساءلة، يمكن للاتحاد الأوروبي وإيطاليا وليبيا العمل معًا لإيجاد حل أكثر إنسانية واستدامة لصالح المهاجرين.